



كتاب  
السير والجهاد

obeikandi.com

## كتاب السير والجهاد

وفيه ثلاثة أبواب :

### الباب الأول فى أحكام الجهاد وآدابه

أخرج الشافعى، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد المقبرى، عن عبد الله بن أبى قتادة، عن أبيه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ / فقال: يا رسول الله إن قتلت فى سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر أيكفر الله عنى خطاياى؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم» فلما ولى الرجل ناداه أو أمر به فنودى فقال: «كيف قلت؟» قال: فأعاد عليه القول: فقال: «نعم إلا الذين قال لى جبريل عليه السلام».

ورواه أيضاً عن سفيان، عن ابن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبى قتادة، عن أبيه نحوه.

أخبرنا الشافعى، أخبرنا الثقة، عن محمد بن أبان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه؛ أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال: «فإذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال»، أو ثلاث خصال: يشك علقمة: «ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم إن فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم، فإن اختاروا المقام فى دارهم فإنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين، وليس لهم فى الفىء شىء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن لم يجيبوك فادعهم إلى أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم». هكذا أخرجه فى كتاب ( اختلاف الحديث ) ، وعاد أخرج من أوله طرفاً فى كتاب ( الجزية ) .

قال أخبرنا الثقة، يحيى بن حسان، عن محمد بن أبان، عن علقمة بن سليمان، عن أبيه؛ أن النبى ﷺ كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً، وذكر الحديث .  
هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى (١).

(١) مسلم فى الجهاد (١٧٣١/٢، ٣) ، وأبو داود فى الجهاد، (٢٦١٢) ، والترمذى فى السير (١٦١٧) .

ب/١٤٥

أما مسلم : / فأخرجه أتم من هذا عن أبى بكر، عن وكيع، وعن إسحاق بن إبراهيم، عن يحيى بن آدم، عن سفيان، عن عبد الله بن هاشم، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن علقمة بن مرقد بالإسناد قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً علي جيش أو سرية أو صاه فى خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا بسم الله فى سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله واغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال» وذكر نحو ما بقى وزاد بعده: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا».

وأما أبو داود : فأخرجه عن محمد بن سليمان الأنبارى، عن وكيع، عن سفيان بإسناد مسلم نحو حديثه.

وأما الترمذى : فأخرجه عن محمد بن بشار، عن ابن مهدي بإسناد مسلم ونحو حديثه وأسقط منه ذكر الجزية.

العدو : معروف، ويقع على الواحد والإثنين والجمع والمذكر والمؤنث، تقول: هو عدو، وهما عدو، وهى عدو، وهم عدو، وفى هذا الحديث قد أوقعه على الجماعة لأنه قال: «فإذا لقيت عدواً فادعهم». والخلال : جمع خلة بالفتح: وهى الخصلة ثم أعاد العامل وهو الدعاء فقال: / « ادعهم إلى الإسلام » فإن أجابوك أى أطاعوك وأسلموا: التقدير فإن أجابوك إلى الإسلام.

أ/١٤٦

والتحول : الانتقال من مكان إلى غيره ودار المهاجرين: هى المدينة وما حولها من أماكن المسلمين التى يسكنونها والمهاجرون على ثلاثة أقسام: قسم لا تجب عليهم الهجرة، ويستحب لهم وهم من كان من المسلمين عشيرة تمنعه وتحميه من المشركين مع إظهاره دينه بينهم. وقسم تجب عليهم الهجرة وهم المستضعفون الذين لا يمكنهم إظهار دينهم بينهم وليس لهم عشيرة تمنعهم وتحميهم وقسم تسقط عنهم الهجرة وهم الذين لهم عذر من مرض أو ضعف أو عدم نفقة، وعلى هذا التفصيل فإن الهجرة باقية ما دام للمسلمين دار حرب. وقولهم: إن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم يريد به أن

الأحكام الجارية على المهاجرين يشاركونهم فيها ويلزمهم العمل بها، والمؤاخذة عليها وأنهم والمهاجرون سواء في كل ما لهم وعليهم، وفي ذلك تسوية لهم عند انتقالهم عن أوطانهم، وأنهم كانوا غرباً في دار الهجرة، وأنهم متأخرون عن السابقين، فإن الحكم جار لهم وعليهم مثل ما هو على المهاجرين، وأنهم إن اختاروا المقام بديارهم فإنهم لا يشاركون المهاجرين في فضيلتهم وثوابهم وحققهم، وإنما لهم حكم أمثالهم من أعراب المقيمين في البوادي الذين لم يتصفوا بصفة الهجرة ولا تحلوا بفضيلها وأنهم لاحق لهم في الغنائم والفيء إلا أن يجاهدوا في سبيل الله، فيكون لهم نصيب في المغنم.

وبيان ذلك: أن المهاجرين كانوا من قبائل مختلفة تركوا أوطانهم وأموالهم وهجروها في الله واختاروا المدينة داراً ووطناً ولم يكن لهم أو لأكثرهم زرع ولا ضرع، ١٤٦/ب فكان رسول الله ﷺ ينفق عليهم بما أفاء الله عليه أيام حياته ولم يكن للأعراب وسكان البادية في ذلك حظ إلا من قاتل مع المسلمين، فيأخذ نصيبه من القيمة يرجع إلى وطنه، ولذلك كان عليهم ما على المهاجرين من الجهاد والنفير إلى لقاء العدو، وإلى وقت دعوى لا يتخلفون، وكان الأعراب من أجاب منهم وحضر أخذ سهمه وعاد، ومن لم يجب لم يكن له سهم ولا عتب عليه في التخلف إذا كان في المجاهدين كفاية. والجزية: فعلة من الجزاء كأنها جزاء عن إقرارهم على دينهم وترك قتلهم وأخذ مالهم.

وقوله: « عن يد وهم صاغرون » اليد: لا يخلو إما أن يراد بها يد المعطى أو يد الآخذ، فإن أريد بها يد المعطى فالمعنى عن يد منقادة غير ممتعه لأن من أبى وامتنع لم يعط يده، وإن أريد بها الآخذ فالمعنى عن يد قاهرة مستولية أو عن إنعام عليهم، لأن قبول الجزية منهم وترك أزواجهم لهم نعمة عليهم والصغار: الذل والصاغر اسم فاعل منه. وقوله: « لا تغلوا » من الغلول وهو الخيانة في الغنيمة، وهي ما يخفيه أحد الغزاة من الغنائم، ولا يحضره إلى أمير الجيش ليدخل في القسمة. وقوله: « ولا تغدروا » من الغدر: وهو نقض العهد وقوله: « ولا تملوا » أى: لا تشوهوا خلقة القتيل بالجدع والشق والقطع ونحو ذلك، تقول: مثلت بالقتيل أمثل مثلاً والاسم المثلة بضم الميم وسكون التاء، ومثلت القتيل شدد للتكثير.

والوليد: الطفل، والذمة: العهد والأمان. وإخفار الذمة: نقض العهد.

وفي رواية الشافعي: فإذا لقيت عدواً من المشركين وفي رواية مسلم: عدوك، ورواية الشافعي أولى لأنه لم يقيد العداوة ولا خصصها بإضافتها بلا إطلاق العداوة في

المشركين، لأنه أراد به عداوة الدين، وعداوة الدين لا تخص أحداً بعينه من المسلمين / إنما هى عداوة عامة لكل من خالف ما للمشركين عليه؛ ألا ترى أن آباءهم وأبناءهم كانوا مشركين ولم يكونوا لهم أعداء إلا من جهة الدين، فإذا خصص العداوة بالإضافة وهم أن القتال المذكور إنما هو لعدو خاص ينفرد به المخاطب، ولأن الإنسان قد يكون له عدو خاص بسبب يخصصه، وذلك السبب غير شامل لغيره فكان إطلاق العداوة أولى من إضافتها. وقوله: إن أبوا فادعوهم لى أن يعطوا الجزية: ظاهر هذا الكلام يقتضى أن يقبل الجزية من كل مخالف للإسلام مشرك وكتابى وغيرهما، من عبدة الشمس والنيران والأوثان، وإلى ذلك ذهب الأوزاعى، ومذهب مالك قريب منه، وحكى عنه أنه قال: يقبل من كل مشرك إلا من المرتدة وسيجىء تفصيل المذهب فى باب الجزية.

وقوله: «ادعهم إلى ثلاث خلال»، فقد اختلف العلماء فى القتل قبل الدعاء فقال مالك: لا تقاتلوا حتى تدعوا وتؤذنوا وقال الشافى: يجوز أن يقاتلوا قبل أن يدعوا فإنهم قد بلغتهم الدعوة، وبه قال الحسن البصرى، والنخعى، وربيعة ويحىى الأنصارى، والليث بن سعد، وسفيان الثورى، وأصحاب الرأى، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. فأما من لم تبلغه الدعوة فمن بعدت داره ونأى محله فإنه لا يقتل حتى يدعى.

وأخبرنا الشافى أخبرنا سفيان، عن عبد الملك نوفل بن مساحق، عن ابن عصام، عن أبيه؛ أن النبى ﷺ كان إذا بعث سرية قال: «إن رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلن أحداً».

هذا حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذى<sup>(١)</sup>.

أما أبو داود: فأخرجه عن سعد بن منصور، عن سفيان بالإسناد قال: بعث رسول الله ﷺ فى سرية فقال إذا رأيتم مسجداً الحديث.

وأما الترمذى: فأخرجه عن محمد بن يحيى العدنى المكى، عن سفيان / الحديث، وفى روايتهما « فلا تقتلوا أحداً » .

والنون التى فى رواية الشافى هى النون التى للتأكيد الثقيلة، يدخل الكلام زيادة . فى تحقيق الفعل أو الترك، ورواية الشافى والترمذى « كان إذا بعث سرية » ، وهذا اللفظ يدل أن ذلك كان عادته فى بعث سراياه.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا عمر بن حبيب، عن عبد الله بن عون؛ أن نافعاً كتب

(١) حسن أبو داود فى الجهاد (٢٦٣٥)، والترمذى فى السير (١٥٤٩).

إليه يخبره أن ابن عمر أخبره أن النبي ﷺ أغار على بنى المصطلق وهم غارون فى نعمهم بالمريسيع، فقتل المقاتلة وسبى الذرية.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود<sup>(١)</sup>.

أما البخارى: فأخرجه عن على بن الحسين عن سفيان، عن عبيد الله عن ابن عون. وأما مسلم: فأخرجه عن يحيى بن يحيى، عن سليم بن أخضر، وعن ابن المنثى، عن ابن أبى عدى كلاهما عن ابن عوف.

وأما أبو داود: فأخرجه عن سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن عوف.

قوله « وهم غارون » جمع غار من الغرة وهى الغفلة والنعم: الإبل والبقر والغنم والمريسيع: ماء لبنى المصطلق والذرية: صغار الأولاد.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا عبد الوهاب الثقفى، عن حميد، عن أنس قال: سار رسول الله ﷺ إلى خيبر فأنتهى إليها ليلاً، وكان رسول الله ﷺ إذا طرق قوماً لم يغر عليهم حتى يصبح، فلما أصبح ركب وركب المسلمون، وخرج أهل القرية ومعهم مكاتلهم ومساحيهم فلما رأوا رسول الله ﷺ قالوا: محمد والخميس، فقال رسول الله ﷺ: « الله أكبر خربت خيبر / إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين ». قال أنس: وإنى لردف لأبى طلحة وإن قدمى لتمس قدم رسول الله ﷺ.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة<sup>(٢)</sup>.

أما مالك: فأخرجه عن حميد عن أنس.

وأما الترمذى: فأخرجه عن الأنصارى، عن معن، عن مالك.

وأما البخارى: ومسلم وأبو داود والنسائى فأخرجوه فى جملة حديث طويل يتضمن ذكر غزوة خيبر وللحديث روايات كثيرة.

الطروق: إتيان المكان ليلاً تقول طرق المنزل يطرقه طروقاً فهو طارق. والإغارة النهب أغار يغير إغارة فهو مغير وقوله: « إن سمع آذاناً أمسك » كأنه يستدل بالآذان

(١) البخارى فى العتق (٢٥٤١)، ومسلم فى الجهاد (١/١٧٣٠)، وأبو داود فى الجهاد (٢٦٣٣).

(٢) مالك فى الموطأ ص ٤٦٨، ٤٦٩، والبخارى فى الجهاد (٢٩٤٥) ومسلم فى الجهاد (١٢١/١٣٦٥)

والترمذى فى السير (١٥٥٠) والنسائى فى المواقيت ٢٧١/١.

على الإسلام لأنه من شعائره ولأن فيه الشهادتين، ولأنه مقدمة الصلاة ولهذا قال: «وإن لم يكونوا يصلون»، فجعل الصلاة في مقابلة الأذان لأن كل واحد منهما مقترن بالآخر، فكأنه قال: وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم أو كأنه قال أولاً فإن رآهم يصلون أمسك فلما كان بين الأذان والصلاة هذا التلازم أوقع أحدهما مكان الآخر والمكاتل: جمع مكتل بكسر الميم وفتح التاء: وهو الزبيل. والمساحي جمع مسحات بكسر الميم: وهي المجرفة من الحديد، والخميس الجيش لما رأى النبي ﷺ والمسلمون معه قالوا: هذا محمد والجيش معه، فقال رسول الله ﷺ حينئذ: «الله أكبر خربت خبير» لما علم من نزوله عليها بالمسلمين ولذلك قال: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» وهم الذين جاءهم النذير وبلغهم الإنذار وأعلموا بما ينالهم إذا خالفوا الأمر.

١/١٤٨

والذي ذهب إليه الشافعي في تبييت / المشركين: أنه جائز وأورد هذا الحديث اعتراضاً قال: ورواية أنس أن النبي ﷺ كان لا يغير حتى يصبح ليس بتحريم الاغارة ليلاً ولا نهاراً ولا غارين - والله أعلم - ولكنه على أن يكون يبصر من معه كيف يغيرون إحتياطاً من أن يؤتى من كمين أو حيث لا يشعرون، وقد يختلط الحرب إذا غاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً.

ولقائل أن يقول: إنما كان يوقفه عن الإغارة ليلاً ليسمع الأذان ويُدري هل هم مسلمون أولاً. ولا يكون ذلك منعاً من الاغارة ليلاً، إنما كان يفعله احتياطاً.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه أن رسول الله ﷺ لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان.

هكذا أخرجه في كتاب (الرسالة)، وعاد أخرجه في كتاب (قتال المشركين) بالإسناد: أن رسول الله ﷺ نهى الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان.

هكذا أخرجه الشافعي في الموضوعين عن ابن كعب عن عمه.

وقد أخرجه مالك في الموطأ<sup>(١)</sup> عن ابن كعب وقد حسبت أنه قال: عبد الرحمن بن كعب أنه قال: نهى رسول الله ﷺ الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان، قال: فكان رجل منهم يقول: برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح فأرفع عليها السيف ثم اذكر نهى رسول الله ﷺ فألف ولولا ذلك استرحنا منها وأكثر الرواة عندهم عبد الرحمن بن كعب بالشك.

(١) مالك في الموطأ ص ٤٤٧.

ابن أبي الحقيق : هو أبو رابع عبد الله، وقيل: سلام وكان من تجار اليهود وكبارهم وأغنيائهم ومقدميهم، وكان في حصن له بأرض الحجاز / وقيل بخيبر والأول ١/١٤٩ أ  
أصح، فكان يؤذى النبي ﷺ ويعين عليه، فأنفذ إليه من قتله رجلاً من الأنصار، وأمر عليهم عبد الله بن عتيك فمضوا وقتلوه، وقصته في المغازي مشهورة، ولما أرسلهم رسول الله ﷺ أمرهم بما يفعلون ونهاهم عن قتل النساء والولدان.

الولدان جمع وليد: وهو الصبي فعيل بمعنى مفعول والأنثى وليدة وجمعها ولائد، وقد أطلقوا الوليد والوليدة على العبد والأمة أيضاً.

وقوله: « برحت بنا » من التبريح: الشدة في الأمر يقول: برح به الأمر تبريحاً أى جهده وشق عليه، وليس منه برحا، بارحاً أى شدة وأذى والحكم في قتل الفساد، والصبيان قد تقدم في الحديث قبله.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥] فكتبوا عليهم أن لا يفر العشرون من المئتين فأنزل الله عز وجل ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦] فخفف عنهم وكتب عليهم أن لا تفر مائة من مائتين.

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى وأبو داود <sup>(١)</sup>.

فأما البخارى: فأخرجه عن يحيى بن عبد الله السلمى، عن عبد الله، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن خريت، عن عكرمة عن ابن عباس، وذكر نحوه بمعناه وزاد فى آخره: فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم.

وأما أبو داود: فأخرجه عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن ابن المبارك، عن جرير بن حازم بإسناد البخارى مثله.

يريد بالصبر: الثبات على لقاء العدو والاحتساب. وقوله ﴿يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ عدة من الله وبشارة بأن الجماعة من المؤمنين / إن صبروا وغلبوا عشرة أمثالهم من الكفار بعون الله تعالى وتأييده، وختم الآية بقوله ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ أى قوم جهلة يقاتلون على غير احتساب وطلب ثواب فهم لا يثبتون إذا صدقتموهم خشية القتل،

(١) البخارى فى التفسى (٤٦٥٣) وأبو داود فى الجهاد (٢٦٤٦).

وهذا كان فى صدر الإسلام يجب على الواحد أن يثبت لعشرة، وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ذلك كان ندباً وحثاً لا واجباً.

والذى ذهب إليه الشافى رضي الله عنه : أن الجهاد قد قلنا أنه من فروض الكفايات، إلا أن يلتقى الزحفان فإنه يجب الثبات بشرط أن العدد ضعف المسلمين فلا يفر الواحد من الإثنين، فإن كانوا ثلاثة فصاعداً جاز له الفرار، وذكر الشيخ أبو حامد: أنه ليس يريد أن على كل واحد على الإنفراد أن يصابر اثنين منفردين، وإنما يريد أن جيش المشركين إذا كان ضعف جيش المسلمين فعليهم المصابرة والأصل الأول .

ويجوز للواحد أن يفر من اثنين فى موضعين: أحدهما: أن يكون متحيزاً إلى فئة . أو متحرفاً لقتال . وحكى عن الحسن البصرى وعكرمة والضحاك : أن هذا كان فى غزوة بدر خاصة، ولا يجب فى غيرها .

قال الشافى - رحمة الله عليه - : القرآن عام لجميع الناس وكل الخلق مراد به إلى أن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الفرض أن الله فضل به إلى قوم دون قوم .

وأخبرنا الشافى، أخبرنا سفيان، عن ابن أبى نجيح، عن ابن عباس قال: من فر من ثلاثة فلم يفر، ومن فر من اثنين فقد فر .

قال البيهقى : هكذا وجدته، وقد سقط من إسناده بين ابن أبى نجيح وبين ابن عباس عطاء بن أبى رباح، كذا رواه الحاكم أبو عبد الله عن الأصم عن أحمد بن شيبان عن سفيان وأدخل فى الإسناد عطاء .

الفرار: الهرب قوله: « من فرّ من ثلاثة فلم يفر » يريد أن الفرار من الثلاثة وإن كان فراراً / على الحقيقة، وأنه ليس بفرار شرعى؛ لأن الفرار الشرعى المنهى عنه الحرام على فاعله إنما هو أن يفر من اثنين لقوله تعالى ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٦٥] وهذا هو القدر الواجب فى الجهاد، وقد تقدم فى الحديث قبله حكم الفرار وما يتعلق به .

١/١٥٠

وأخبرنا الشافى، أخبرنا ابن عيينة، عن يزيد بن أبى زياد، عن عبد الرحمن بن أبى لىلى، عن ابن عمر قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فلقوا العدو فحاص الناس حيصة، فأتينا المدينة ففتحنا بابها وقلنا: يا رسول الله نحن الفرارون، فقال: «بل أنتم المعكرون وأنا فتتكم» .

هذا حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذى<sup>(١)</sup>.

فأما أبو داود : فأخرجه، عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن يزيد بن أبي زياد بالإسناد، وذكر أطول من هذا.

وأما الترمذى : فأخرجه عن ابن أبي عمر، عن سفيان، عن يزيد بن أبي زياد بالإسناد، وذكر الحديث وفيه: فقدمنا المدينة فاخترنا بها، وقلنا: ولكننا ثم أتينا رسول الله ﷺ الحديث.

السرية: الطائفة من الجند ينفدون في الغزو وإلى بعض الجهات: وهى فعيلة بمعنى فاعلة، سميت سرية؛ لأنها تسرى ليلا فى خفية لئلا يدرهم العدو، فيحذر فيمتنع. قيل: إن أفضل السرايا أربع مائة، وقد جاء فى الحديث: «خير السرايا أربع مائة».

وحاص: قد روى حاص وجاض، فأما حاص بالحاء والاصاد المهملتين فهو من قولك: حصت عن الشيء أحيص إذا حدث عنه، وملت إلى غير جهته: المعنى فروا من العدو فرة واحدة وانهزموا. وأما جاض: بالجيم والضاد المعجمة فإنه يجوض الإبل تقول: جاض عن الشيء يجيضى / عنه إذا حاد عنه.

ب/١٥٠

والعكارون: جمع عكار وهو الذى يحمل فى الحرب تارة بعد تارة، تقول: عكر يعكر ذا عطف والعكرة: الكرة بعد الفرة. فأما العكار بالتشديد فيه للمبالغة. والفئة: الجماعة من الناس وهم فى الحرب الجماعة الذين يكونون وراء المقاتلة يستندون إليهم، فإن كان منهم أمر التجؤا إليهم، واحتموا بهم وأصله من فاء يفسى إذا رجع، قاله الجوهري. وقال الأزهرى: إن أصل الفئة من قولهم فأوت رأسه إلى فئة، لأن الفئة فئة من الناس، وهذا القول من النبى ﷺ كالتسلية لهم وإقامة عذر لهم فى انهزامهم.

وقد تقدم فى حديث ابن عباس شرح المذهب، وهذا الحديث مسوق لبيان مقدار موضع الفئة التى يتحيز إليها، فإنه لا فرق بين القرب والبعد فيها، وذلك أن النبى ﷺ قال لهم: «أنا فئة كل مسلم» وكان بالمدينة وكان المجاهدون بعيداً عنه، قالوا لأن الآية عامة، ولأن العزيمة فى الفرار أمر بين العبد وبين الله، ولا يمكن مخادعة الله فى العزائم، فإذا ظهرت تلك العزيمة جاز التوجه إليهم والالتجاء، وقد ذهب بعضهم إلى أنه لا بد أن تكون الفيئة فى مسافة قصيرة يمكنه الاستنجاد بمن فيها فى هذا القتال وإتمامه قال الشافعى رحمته الله: قال الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا

(١) حسن أبو داود فى الجهاد (٢٦٤٧)، والترمذى فى الجهاد (١٧١٦).

تَوَلَّوْهُمُ الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ [الأنفال: ١٥، ١٦].

١/١٥١

قال الشافعي رضي الله عنه : والتحرّف للقتال الاستطراد إلى أن يمكن المستطرد/ الكرة في أى حال ما كان الإمكان والتحيز إلى الفتنه أين كانت الفتنه ببلاد العدو وبلاد الإسلام بعد ذلك، أو قرب وإنما يَأْتُم بالتولية من لم يود أحد من المعنيين.

وقد أخرج الشافعي في القديم أحاديث في كيفية بيعه الناس أمامهم، ومقصوده منها هذه المسألة ونحن نذكر أسانيدها.

قال المزني: حدثنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني عبادة ابن الوليد بن عبادة بن الصامت؛ أن أباه أخبره عن عبادة بن الصامت قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول أو نقدم بالحق لا نخاف في الله لومة لائم.

وقد أخرج الشافعي أيضاً: عن عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عبادة بن الصامت قال: أخذ علينا رسول الله ﷺ ستاً كما أخذ على النساء: أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا يعص بعضكم بعضاً، ولا تعصوني في معروف أمرتكم، فمن أصاب منكم منهن واحدة فعجلت عقوبته فهو كفارة، ومن أخرت عقوبته فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

وأخرج الشافعي، عن مالك، عن عبيد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا « فيما استطعتم ».

وأخرج الشافعي، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أمية بنت ربيعة أنها قالت: أتيت رسول الله ﷺ في سبعة نبيعه، فقلنا: يا رسول الله نبيحك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا نأتى بهتان نفترينه بين أيدينا وأرجلنا، / ولا نعصيك في معروف قالت: فقال رسول الله ﷺ: « فيما استطعتم وأطقتن » فقلنا: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلم نبيحك فقال رسول الله ﷺ: « إنى لا أصافح النساد إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة ».

ب/١٥١

وأخرج الشافعي، عن ابن عيينة عن أبي الزبير، عن جابر قال: لم نبيح رسول الله ﷺ على الموت، ولكن بايعناه على أن لا نفر.

قال الشافعي: فالسنة أن يبايع الناس إمامهم على أن يقاتلوا معه ما أمكنهم القتال

وأطاقوه، وإذا لم يطيقوه فلا سبيل عليهم، على ما وصف ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يبايع الناس فيما استطاعوا. قال الشافعي: فإن عجزوا عن القتال وسعهم التحيز والفرار إلى فئة، وكل المسلمين فئة، وكذلك قال عمر بن الخطاب أنه فئة كل مسلم.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع رسول الله ﷺ يُسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله ﷺ: «هم منهم» وزاد عمر بن دينار، عن الزهري: «هم من آبائهم».

هكذا أخرجه في كتاب الرسالة. وأخرجه في كتاب قتال المشركين بهذا الإسناد، وقال فيه: فيصاب من نسائهم وذرائعهم.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي<sup>(١)</sup>. فأما البخاري: فأخرجه عن علي عن سفيان وأما مسلم فأخرجه عن يحيى بن يحيى، وسعيد بن منصور، والناقد.

أ/١٥٢

وأما / أبو داود: فأخرجه عن السرح.

وأما الترمذي: فأخرجه عن الجهمي كلهم عن سفيان.

التبئيت: أن يبيتوا، والاسم البيات وأصله: من قولك بات فلان يفعل كذا إذا فعله ليلا. والذراري: بشدة الياء جمع ذرية: وهو صغار الأولاد والأصل فيها الهمز؛ لأنه من ذرأ الله الخلق أي خلقهم، إلا أنهم يتركون همزها.

وقوله ﷺ «هم منهم» أي من المشركين وكذلك قوله: «هم من آبائهم» أي حكمهم حكم آبائهم في أمر الدين، وحكم الإسلام يشملهم فما يجرى على آبائهم يجرى عليهم قال الشافعي رضي الله عنه: قال سفيان: يذهب إلى أن قول النبي ﷺ «هم منهم» إباحة لقتلهم، وأن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ قال: وكان الزهري إذا حدث بحديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب بن مالك.

قال الشافعي رضي الله عنه: وحديث الصعب بن جثامة كان في عمرة النبي ﷺ فإن كان في عمرته الأولى فقد قتل ابن أبي الحقيق قبلها أو قتل في سنتها، وإن كان في عمرة الآخرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق من غير شك - والله أعلم.

(١) البخاري في الجهاد (٣٠١٢) ومسلم في الجهاد (٢٦/١٧٤٥) وأبو داود في الجهاد (٢٦٧٢) والترمذي في السير (١٥٦٩).

قال: ولم يعلمه رخص فى قتل النساء والولدان ثم نهى عنه، ومعنى نهيه عندنا - والله أعلم - من قتل النساء والولدان، أن يقصدهم بقتل، وهم يعرفون منهزمين ممن أمر بقتله منهم. ومعنى قوله: «هم منهم» أنهم يجمعون خصلتين أن ليس لهم حكم الإيمان الذى يمنع الدم، ولا حكم دار الإيمان الذى يمنع الغارة على الدار، ومعنى هذا القول: أن قتل النساء والصبيان فى البيات فى الحرب إذا لم يتميزوا من آبائهم وإذا لم يتوصل إلى الكبار إلا بالإتيان / عليهم جائز، فإن النهى عن قتلهم مصروف إلى حال التمييز والفرق، وأن الإبقاء عليهم إنما كان من أجل أنهم فىء للمسلمين، لا من جهة أنهم على حكم الإسلام، فلا يجوز قتل النساء والصبيان إذا كانوا على هذه الحال.

وقول الشافى: أن قتل ابن أبى الحقيق إن كان قبل العمرة الأولى يشهد بصحته ما قاله محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازى أن قتله كان قبل بنى المصطلق وقبل عمرة الحديبية (١).

وفى حديث الصعب بن جثامة أن النبى ﷺ مر به وهو بالأبواء، وبودان فاهوى إليه حمار وحش فرده وقال: «أنا حرم»، وذكر أنه سئل عن ذرارى المشركين، وفى ذلك دليل لما قال الشافى من كونه بعد نهيه، وقوله ﷺ فى الجواب «هم منهم»، وهم من آبائهم» من الأجوبة البليغة الفصيحة المشتملة على الغرض المسؤول عنه وزيادة وذلك أنه نبه به على السبب المقتضى للحكم وذكر العلة التى من أجلها الحقهم بالرجال، فإن قوله: «هم منهم» أى بعضهم والبعض مندرج تحت الكل ويشمله حكم الأصل وكذلك قوله: «هم من آبائهم» ألحق الأبناء بالأباء ولم يتعرض فى الجواب إلى ذلك، واكتفى بقوله: هم منهم وهم من آبائهم، وهذا من بدائع ألفاظه ولطائف خطابه ﷺ وقد استدلل الشافى ﷺ على جواز التبيت بحديث ابن عمر؛ أن النبى ﷺ أغار على بنى المصطلق وهم غارون وقد تقدم ذكره.

وأخرج الشافى فى القديم قال: حدثنا بعض أصحابنا عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر / بن الزبير عن عروة، عن عائشة قالت: ما رأيت مثل يهودية من بنى قريظة إنها لتحدث عندى وتضحك نودى بها، فقالت: إنى الآن لمقتولة، قلت: وما شأنك قالت: أحدثت حدثاً.

قال الشافى ﷺ: فحدثنا بعض أصحابنا أنها كانت دلت على محمود ابن مسلمة وجاء فقتله فقتله بذلك.

قال: قد جاء الخبر أن رسول الله ﷺ قتل القرظة، ولم يصح خبر علي، أى معنى قتلها، وقد يحتمل أن تكون أسلمت ثم ارتدت ولحقت بقومها، ويحتمل غير ذلك والله أعلم.

وذكر فى القديم أيضاً: حديث رباح بن أبى حنظلة أن النبى ﷺ رأى امرأة ضخمة مقتولة، فقال: «ما أرى هذه كانت تقاتل» وفى ذلك دلالة على أنها إذا قاتلت حل قتالها وقتلها والله أعلم.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا أبو ضمرة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ حرق أموال بنى النضير.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة بالإسناد أن النبى ﷺ قطع نخل بنى النضير وحرق وهى البويرة.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن ابن شهاب، أن رسول الله ﷺ حرق أموال بنى النضير، فقال قائل:

مهان على سراة بن لوى حريق بالبويرة مستطير

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى (١).

أما البخارى: فأخرجه عن محمد بن كثير، عن سفيان، عن موسى بن عقبة.

وأما مسلم: فأخرجه عن هناد، وسعيد بن منصور، عن ابن المبارك، عن موسى فزاد فى رواية / قال: فأجابه أبو سفيان بن الحرث.

ب/١٥٣

أدام الله ذلك صنيع وحرق فى نواحيها السعير

ستعلم أننا منها بنزه وتعلم أى أرضينا تصير

الشاعر الأول: هو حسان بن ثابت.

وأما أبو داود: فأخرجه عن قتبية، عن الليث، عن نافع.

البويرة: اسم ذلك النخيل واستطار الحريق: إذا اتسع وشمل الشئ المحرف، ومنه: الفجر المستطير، وهو الذى انتشر وأضاء الأفق بضوء.

والذى ذهب إليه الشافعى: أنه يجوز للمسلمين تخريب ديار المشركين وقطع

(١) البخارى فى الجهاد (٣٠٢١) ومسلم فى الجهاد (١٧٤٦/٣٠) وأبو داود فى الجهاد (٢٦١٥) والترمذى فى الجهاد (١٥٥٢).

شجرهم وإحراقها: قال: وكلما كان مما يملكون لا روح فيه فأتلفه بكل وجه مباح. فإن قال قائل فلعل النبى ﷺ حرق مال بنى النضير ثم تركه، قيل: فقد حرق بخبير وهى بعد بنى النضير، وحرق بالطائف، وهى آخر غزوة قاتل فيها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق على أهل أبنى.

وأخبرنا الشافعى قال: أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر قال: سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة، عن أسامة بن زيد قال: أمرنى رسول الله ﷺ أن أغير صباحاً على أهل أبنى وحرق.

هذا الحديث أخرجه أبو داود (١) عن هناد بن السرى عن ابن المبارك عن صالح بن بن أبى الأخضر عن الزهرى وقال: إن رسول الله ﷺ كان عهد إليه وقال: «أغر على أبنى صباحاً وحرق» قيل لأبى مسهر: ابنى قال: نحن أعلم بينى فلسطين.

رواية الشافعى هى حكاية قول أسامة عند خطابه لعروة فإنه كذا يقول المتكلم: أمرنى أن أفعل كذا وكذا، ورواية أبى داود حكاية معنى كلامه رداً من المتكلم إلى الغائب، فإنه قال: «أغر على أبنى وحرق» فعروة / قد حكى فى رواية أبى داود ما قال له أسامة لا بلفظه، وفى رواية الشافعى أعاد ولفظه عند خطابه، وهو أبلغ واتقن لأن رواية الحديث بالمعنى مختلف فيها، ولقائل أن يقول: إن رواية أبى داود أبلغ لأنها حكاية لفظ النبى ﷺ: لأن الأمر تقول أفعل وكذا وكذا، والجواب أن أسامة إنما قال: أمرنى أن أفعل كذا وكذا، ولم يقل قال لى: أفعل كذا وكذا.

١/١٥٤

وأبنى: هى مدينة عند الرملة من فلسطين والمشهور فى اسمها: بينى بالياء، وكذلك تسمى اليوم.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن صهيب مولى عبد الله بن عامر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله»، قيل: يا رسول الله ما حقها؟ قال: «أن يذبحها فتأكلها».

العصفور: مذكر والأنتى عصفورة، وقد رد الضمير فى هذا الحديث تارة إلى مؤنث فقال: «فما فوقها بغير حقها» هكذا فى نسخ المسند على ما وصل إلينا منها، فإن لم يكن سهواً من الكاتب فيكون ذلك رداً إلى النفس: أى من قتل نفساً ورده تامة إلى

(١) حسن: أبو داود فى الجهاد (٢٦١٦، ٢٦١٧).

مذكر فقال: سأله عز وجل عن قتله، رداً إلى اللفظ ثم عاد فقال: ما حقها؟ فأنت الضمير، وهذا وأمثاله فاش في العربية، أن يحمل الكلام على اللفظ وتارة على المعنى، فيعامل كلا من الأمرين بما يقتضيه من تذكير وتأنيث وجمع وإفراد وغير ذلك، وقد بين سبب المطالبة من الله بقتله وهو: يقتله عبثاً لا لفائدة ولا حاجة منه إليه، وقد جاء النهي كثيراً عن أمثال هذه كالنهي عن المصبورة / والمجثمة، لأنه تعذيب الحيوان لغير ١٥٤/ب فائدة وهذا حرام شرعاً مذموم عرفاً وعقلاً، ولما ذكر الشافعي ما يجوز إتلافه من أموال المشركين مما لا روح فيها بتعمد ذكر ذوات الروح ونهى عن ذكرها فقال: ونهى رسول الله ﷺ عن المصبورة: وهى التى تنصب وترمى إلى أن تموت، فقال: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لا تعفرن شاة ولا بغيراً إلا لما كله.

فإن قال قائل: فقد قال أبو بكر: ولا تقطعن شجراً مثمراً فقطعته، فإنى إنما قطعته بالسنة، واتباع لما جاء عن رسول الله ﷺ، وكان أولى بى والمسلمين ولم أجد لأبى بكر مخالفاً فى ذوات الأرواح من كتاب ولا سنة ولا مقلد من أصحاب رسول الله ﷺ فيما حفظت مع أن السنة تدل على ما قال أبو بكر فى ذوات الأرواح، وذكر حديث العصفور.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن أنس قال: لما حضرنا تستر فنزل الهرمزان على حكم عمر رضي الله عنه فقدمت به على عمر فلما انتهينا إليه قال عمر: تكلم قال كلام حى أو كلام ميت، قال تكلم لا بأس، قال: إنا وإياكم معشر العرب ما حكى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغضبكم، فلما كان الله معكم لم يكن لنا بكم يدان، فقال عمر: ما تقول: فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدواً كثيراً وشوكة شديدة، فإن قتلته يشس القوم من الحياة، ويكون أنفد لشوكتهم، فقال عمر: أستحى قاتل البراء بن مالك ومحراه بن ثور، فلما خشيت أن يقتله قلت: ليس إلى قتله سبيل قلت له تكلم لا بأس فقال عمر: ارتشيت وأصبت منه، فقلت: والله ما ارتشيت ولا أصبت منه، قال لتأتينى / على ما شهدت به بغيرك، أو لا بد أن يعفو عنك، قال: فخرجت فلقيت الزبير بن العوام يشهد معى، فأمسك عمر وأسلم وفرض له.

قوله: « نزل على حكم »: أى أنه يحكم فيه بما يراه من قتل وأسر وعفو وإطلاق وغير ذلك. وقوله: « كلام حى أو كلام ميت »:

يريد إن كنت تريد أن تقتلنى فأتكلم كلام من يريد أن يموت عن قريب فلا يخاف ما يقول فلا يراقب أحداً، وإن كنت لن تقتلنى، فإنى أتكلم كلام من يريد أن يعيش

فيحتاط فيما يقول. وقوله: لا بأس أى لا تخف فتكلم كلام حى.

وقوله « ما خلقى الله بيننا وبينكم »: أى لم يكن له بنا ولا بكم عناية، فإننا كنا أشد منكم قوة وأحد شوكة، فكنا نتعبدكم أى: نتخذكم عبيداً وخولاً ونذلكم؛ لأن التعبد: الإذلال فكنا نقتلكم ونغضبكم أرواحكم وأموالكم، فلما كان الله معكم ونصركم علينا وصارت الدولة لكم لم يكن لنا بكم يدان: أى لا طاقة ولا قدرة لأن الدفع والمباشرة باليدين، فكأننا عن عجزنا عنكم مشلولوا الأيدي التى بها البطش والأخذ، تقول: ليس لى بهذا الأمر يد، وليس لى بها يدان.

وقوله « تركت بعدى شوكة شديدة »: هذا من قول أنس بن مالك، والشوكة: شدة البأس والحد فى السلاح، وقد شاك الرجل يشاك شوكة أى ظهرت شوكته وحدته، وهو شائك السلاح وشاكى السلاح مقلوب منه ويش من هذا الأمر: إذا انقطع منه رجاؤه ييأس، وكذلك آيس ييأس، فهو آيس وقوله « استحى قاتل البراء » أى: أتركه حياً وأستبقه يعنى الهرمزان والارتشاء: من الرشوة، وهو البرطيل أى: أنك أخذت منه شيئاً أرشاك به لتتكلم عنه، وتسعى فى خلاصة وطلب عمر منه شاهداً / آخر على صحة قوله إنك قلت: لا بأس كأن عمر قد كان نسه إلى الكذب فشهد له الزبير بذلك والباقى به متعلقة بشهادة، والباقى بغيرك متعلقه بقوله لتأينى.

ب/١٥٥

وقوله: « فرض له » أى جعل له نصيباً فى بيت المال كما لغيره من المسلمين.

قال الشافعي: وقبول من قبل الهرمزان أن ينزل علي حكم عمر رضي الله عنه موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بنى قريظة حين حاصرهم وجهادهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ. قال: وقول عمر رضي الله عنه لتأينى بمن يشهد على ذلك: يحتمل أن يكون احتياطاً كما احتاط فى الأخبار ويحتمل أن يكون فى يديه فجعل الشاهد غيره لأنه دافع عما فى يديه، أو شبه ذلك عندنا أن يكون احتياطاً والله أعلم.

قال: ولا قود على قاتل أحد بعينه لأن الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومحراه بن ثور فلم ير عمر عليه قودا وقول عمر فى هذا موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه قاتل حمزة مسلماً فلم يقتله به قوداً.

والذي ذهب إليه الشافعي فى الأمان: أن عقده جائز من المسلمين للمشركين وإن كان الإمام منهم جاز له أن يعقد لهم الأمان حسب ما يراه من الصلاح، فيصح عقده

للوحد فمن فوقه، ولأهل إقليم، ولجميع المشركين إن رأى ذلك، وإن كان الذى عقده أميراً من جهة الإمام فيكون له العقد لمن هو فى ولايته ويكون فى غير ولايته كأحد الرعية وأما أحد الناس فيخبر واحد منهم.

الواحد والعدد / القليل أكثرهم أهل قافلة، ولا يجوز أن يؤمن أهل بلد ولا أهل إقليم وسواء فى ذلك الحر من المسلمين والعبد.

وأما ألفاظ الأمان فإن تقول: أمتك وأجراتك، وهذا صريح فإن قال: لا تخف ولا تخشى ولا تجزع، ولا بأس عليك كان أماناً صحيحاً، كما قال عمر فى هذا الحديث.

وقد أخرج الشافعى، عن مالك؛ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عامل جيش كان بعثه: أنه بلغنى أن الرجل منكم يطلب العليج حتى إذا اشتد فى الجبل وامتنع قال له الرجل: مترس يقول: لا تخف فإذا أنزله قتله، وإنى والذى نفسى بيده لا يبلغنى أن أحداً فعل ذلك إلا ضربت عنقه. قال مالك: لا يقتل به. قال الشافعى: إن كان إنما ذهب إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلماً بكافر، وهذا كافر لزمه إذا جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم شىء أن ينزل كل ما خالفه.

وإذا قال الرجل للرجل: لا تخف فقد أمنه، وإذا قال: مترس، فقد أمنه فإن الله تعالى يعلم الألسنة.

وأخرج الشافعى، عن يوسف بن خالد السمى عن ابراهيم بن عثمان، عن الحكم بن عتبة، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نازل أهل الطائف، فنادى مناديه: أن من خرج إلينا من عبد فهو حر، فخرج إليه نافع ونفيع فأعتقهما.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأله إذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون؟ قال: يبعث الرجل إلى المدينة ويصنع له هيبة من جلود قال: أرأيت إن رمى بحجر؟ قال: إذا يقتل قال: فلا تفعلوا فو الذى نفسى بيده ما يسرنى أن تفتحوا / مدينة فيها أربعة ألف مقاتل ب/١٥٦ بتضييع رجل مسلم.

هذا الحديث أخرجه الشافعى فى كتاب (الأسارى) من المسند وقال: لا ينبغي أن يولى الإمام الغزو إلا ثقة فى دينه، شجاعاً بيدنه حسن الأناة عاقلاً للحرب بصيراً بها غير عجل ولا نزق، وإن يتقدم إليه وإلى من ولى أن لا عمل المسلمين على مهلكة بحال، وذكر هذا الحديث، ثم قال: وما ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من هذا احتياط

وحسن ظن للمسلمين، ثم ذكر في موضع آخر: أنه يحل له بأنفسهم أن يقدموا على ما ليس عليهم معرضاً للقتل، ورجاء إحدى الحسينين ألا ترى أني لا أرى ضيقاً على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسراً أو يبارز الرجل، وإن كان الأغلب أنه مقتول؛ لأنه قد بورز بين يدي رسول الله ﷺ وحمل رجل من الأنصار حاسراً على جماعة من المشركين يوم بدر، بعد إعلام النبي ﷺ إياه بها في ذلك من الخير فقتل والرجل هو عوف بن عفرأ .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن يزيد بن خصيفة، أخبرنا السائب بن يزيد؛ أن النبي ﷺ ظهر يوم أحد بين درعين .

هذا الحديث أخرجه أبو داود (١) عن مسدد عن سفيان عن يزيد بن السائب، عن رجل، قد سماه أن رسول الله ﷺ ظهر يوم أحد بين درعين، أو لبس درعين فالشافعي رواه عن السائب مرسلأ، وأبو داود رفعه عن السائب، عن رجل وقد رواه ابراهيم بن يسار، عن سفيان، عن يزيد عن رجل من بنى تميم، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي ﷺ وكذلك رواه بشر السري، عن سفيان إلا أنه قال عن حدثه طلحة فقال ظاهر / فلان بين درعين وبين ثوبين إذا لبس أحدهما فوق الآخر، وكأنه من المظاهرة المعاونة أي أن كل واحد منهما أعان الآخر على ما يراد منه إن كانا درعين فلدفع العدو، وإن كان ثوبين فلدفع أذى الحر والبرد.

١/١٥٧

وهذا الحديث ذكره الشافعي في عقيب كلامه في جواز إقدام الواحد على الجماعة ثم قال: والاختيار أن ينحرف واستدل بهذا الحديث.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت علياً - كرم الله وجهه - يقول: بعثنا رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد فقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة معها كتاب» فخرجنا تعادى بنا خيلنا فإذا نحن بظعينة، فقلنا أخرجى الكتاب فقالت: ما معي كتاب فقلنا: لها لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين ممن بمكة، يخبر ببعض أمر رسول الله ، فقال: ما هذا يا حاطب؟ قال لا تعجل عليّ إني كنت امرأ ملصقاً في قريش ولم أكن أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم، ولم يكن لي بمكة قرابة، فأحببت إذا فاتني ذلك أن أتخذ عندهم يداً، والله ما فعلته

(١) أبو داود في الجهاد (٢٥٩٠) وفيه مجهول.

شكاً في ديني ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله: «إنه قد صدق» فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» ونزلت ﴿يَا

ب/١٥٧

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ / تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ ﴿١﴾ [الممتحنة: ١]

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى (١).

أما البخارى : فأخرجه عن بن عبد الله، وقتيبة، والحميدى.

وأما مسلم : فأخرجه عن أبى بكر بن أبى شيبة، وعمرو، الناقد، وزهير، وإسحاق ابن ابراهيم، وابن أبى عمر.

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد.

وأما الترمذى : فأخرجه، عن ابن أبى عمر كل هؤلاء عن سفيان بن عيينة.

الظعينة : المرأة وهى فى الأصل إذا كانت فى الهودج مسافرة أو مقيمة أو لم تكن. وقوله: « ولم تعادى بنا خيولنا » : أى تتعادى فحذف إحدى التائين تخفيفاً لكثرة الاستعمال وقوله: « أو لتلقين الثياب » : يريد تعريتها وأخذ ثيابها ليظهر الكتاب. والقعاص: جمع عقيصه وهى الضفيرة من الشعر إذا لويت وجعلت مثل الرمانة أو لم تلو والمعنى أنها أخرجت الكتاب من صفاتها المعقوصة. وقوله: « يخبر ببعض أمر النبى ﷺ » يريد أنه أخبر أهل مكة أن النبى ﷺ يريد أن يغزوهم وذلك فى غزوة الفتح والملحق الرجل المقيم فى الحى وليس منهم بنسب كأنه التصق بهم. وقوله: أن أتخذ عندهم يداً : يريد أن يسدي إليهم مكرمة، ويسلف إليهم حقاً يعرفونه له فإن دعتهم إليهم يوماً حاجة كافؤوه عليها وجازوه بها. وقوله: « وما يدريك » ؟ أى ومن أين تعلم؟ ، وكيف تدرى أن يكون الله عز وجل قال: فى حق أهل بدر كيت وكيت.

وهذا الحديث أخرجه الشافعى فيمن دل المشركين على أمر من أمور المسلمين أو أطلعهم على شيء من أسرارهم، فإنه لا يقتل.

قال الشافعى رحمه الله: فإن كان من فعل ذلك من ذوى الهيئات عذراً ولم يعزز

أ/١٥٨

لحديث حاطب / وقول النبى ﷺ: « أقبلوا ذوى الهيئات عشرائهم ». وإن لم يكن من

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٩٠) ومسلم فى فضائل الصحابة (١٦١/٢٤٩٤) وأبو داود فى الجهاد (٢٦٥٠)

والترمذى فى التفسير (٣٣٠٥).

ذوى الهيئات عزز بما يراه الإمام والله أعلم .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا الثقفى، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن مهران بن حصين قال: أسر أصحاب الرسول ﷺ رجلاً من بنى عقيل فأوثقوه وطرحوه فى الحرة فمر به رسول الله ﷺ ونحن معه أو قال: أتى عليه رسول الله ﷺ علي حمار وتحته قطيفة، فناداه: يا محمد يا محمد فاتاه النبي ﷺ فقال: ما شأنك؟ فيم أخذت وفيم أخذت سابقة الحاج؟ قال: «أخذت بجزيرة حلفائكم ثقيف»، وكانت ثقيف أسرت رجلين من أصحاب النبي ﷺ فتركه ومضى فناداه يا محمد فرحمه رسول الله ﷺ فرجع إليه فقال: «ما شأنك؟» قال: إني مسلم فقال: «لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح» قال فتركه ومضى فناداه: يا محمد يا محمد فرجع إليه، فقال: إني جائع فأطعمنى، قال: وأحسبه قال: وإني عطشان فاسقنى، قال: «هذه حاجتك؟» ففداه رسول الله ﷺ بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذ ناقته تلك .

هكذا أخرجه فى كتاب (الأسارى) وأخرج الشافعي فى كتاب (قسم الفىء) عن ابن عيينة عن أيوب بالإسناد وطرفاً منه أن النبي ﷺ فدى رجلاً برجلين . وأخرج فى كتاب (اختلاف الحديث) ، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيوب بالإسناد قال: أسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بنى عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي ﷺ ففداه النبي ﷺ بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف/ .

ب/١٥٨

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود بطوله وأخرج الترمذى منه هذا الطرف<sup>(١)</sup> .

فأما مسلم : فأخرجه، عن زهير بن حرب، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب . وعن أبي الربيع، عن حماد، وعن إسحق بن إبراهيم وابن أبي عمر، عن عبد الوهاب، عن أيوب .

وأما أبو داود : فأخرجه، عن سليمان بن حرب، ومحمد بن عيسى، عن حماد، عن أيوب .

وأما الترمذى : عن ابن عمر، عن عبد الوهاب، عن أيوب بالإسناد؛ أن النبي ﷺ فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين لم يرد على ذلك .

فديت الأسير أفيديه وفاديته أفاديه، إذا أعطيت فدهاء فأنقذته من الأسر، والفداء

(١) ومسلم فى النذر (٨/١٦٤١) وأبو داود فى الإيمان والنذور (٣٣١٦) والترمذى فى السير (١٥٦٧)

بالكسر يد ويقصر وإذا فتح فالقصر لاغير، وقيل: فديت الأسير إذا اشتريته بمالك وخلصته من الأسر، وفاديته إذا أعطيت رجلاً وأخذت عوضه والجريرة: الجناية تقول جر عليه يجز جريرة إذا جنى عليه جناية.

ومعنى قوله: «أخذت بحريرة حلفائكم ثقيف» قد اختلف في تأويله فقيل: معناه أنهم كانوا عاقداً بنى عقيل أن لا يعرضوا للمسلمين ولا لأحد من حلفائهم فنقض حلفائهم العهد ولم ينكره بنو عقيل، فأخذ بجريتهم. وقيل معناه أن هذا كان رجلاً كافراً لا عهد له فأخذه وأسرته جائز فإذا جاز أن يؤخذ بجريرة نفسه وهو كافر جاز أن يؤخذ بجريرة غيره ممن كان على مثل حاله من حليف وغيره وقيل: في الكلام إضمار يريد أنك أخذت لندفع بك جريرة حلفائك ثقيف ونفدى بك الأسرى الذين أسرتهم ثقيف ألا تراه قال في الحديث ففدى الرجل برجلين من المسلمين.

قال الشافعي رحمته الله في قول رسول الله ﷺ / «أخذت بجريرة حلفائكم من أ/١٥٩ ثقيف» معناه: أن المأخوذ مشرك مباح الدم والمال لشركه من جميع جهاته والعفو عنه مباح فلم ينكر أن يقول: أخذت أى حبست بجريرة حلفائكم ثقيف وتحبسه بذلك ليصبروا إلى أن يخلوا من أراد، وقد غلط بهذا بعض من قال: يؤخذ الولي بالولي من المسلمين فإن هذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة، وقد قال رسول الله ﷺ لرجلين من المسلمين قال: «هذا ابنك؟ قال: نعم قال: «أما أنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه»، وقضى الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى.

فلما كان حبسه هذا حلالاً بغير جناية غيره وإرساله مباحاً جاز أن يحبس بجناية غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه.

قال الشافعي رحمته الله وأسلم هذا الأسير فرأى النبي ﷺ أنه أسلم بلانية، قال: «لو قتلها وأنت تملك نفسك أفلحت كل الفلاح» وحقن بإسلامه دمه ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد أسره ففداه بعد إسلامه بالرجلين فقد أثبتت عليه الرق بعد إسلامه قال: وهذا القول لمجاهد فإن سفيان أخبرنا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: إذا أسلم أهل العنوة فهم أحرار وأموالهم فيء للمسلمين، فتركنا هذا استدلالاً بالخبر عن النبي ﷺ قال: وإذا فداه برجلين من أصحابه وإنما فداه بهما أنه فك الرق بأن خلوا صاحبيه، وفي هذا دلالة على أن لا بأس أن يعطى المسلمون المشركين كل من يجرى عليه الرق، وإن أسلم إذا كان لا يسترق، وهذا العقيلي لا يسترق لموضعه فيهم فرده النبي ﷺ إليهم وهى أرض كفر؛ لعله. بأنهم لا يضررونه لقدرة فيهم وشرفه عندهم.

وقال بعض العلماء: إنه لما لم يخله النبي ﷺ / ولا أطلق ورده إلى دار الكفر بعد أن قال: إني مسلم فإنه يتأول على أنه قد كان أطلع الله تعالى على كذبه، وأعلم أنه تكلم بالإسلام على سبيل التقية دون الإخلاص، ألا تراه قال له: «هذه حاجتك» حين قال: إني جائع فأطعمنى وطمأن فاسقنى، وليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ فمتى قال الكافر: إني مسلم قبل منه إسلامه ظاهراً ووكلت سريره إلى الله تعالى؛ لانقطاع الوحي انسداد باب علم الغيب.

وقوله: «لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح» يريد: أنك لو تكلمت بكلمة الإسلام طائعاً راعياً فيه قبل الأسر أفلحت فى الدنيا بالإطلاق من الأسر وأفلحت فى الآخرة بالنجاة من النار، ومن جمع له فلاح الدنيا والآخرة فقد جمع كل الفلاح.

والذى ذهب إليه الشافى رحمه الله أن الأسير إذا أسلم حقن دمه، وفى حكمه قولان: أحدهما: أن يكون رقيقاً للمسلمين لا يمين عليه ولا يفسادى به والثانى: أن يكون الإمام مخيراً فيه بين ثلاث حالات أحدها: استرقاقه، والثانية: أن يمين عليه ويطلق والثالثة: أن يفادى به غيره من أسراء المسلمين، أو يفدى بالمال بشرط أن يكون له عشيرة تحميه إذا ردا إليهم وهو مسلم فأما إذا لم يكن له عشيرة تحميه لم يجز رده إلى المشركين، وهكذا الحكم فى الأسير إذا كان مشركاً فالإمام مخير فيه قتلاً، ومناً وفداءً، وبه قال أبو ثور، وأحمد، والأوزاعى.

وقال مالك فى الرجال البالغين: إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم أسراء المسلمين، وبه قال الثورى، وأبو عبيد، وزاد: وإن شاء استرقهم.

وقال أصحاب الرأى: إن شاء ضرب أعناقهم، وإن شاء أن يمين عليهم فيكونوا فيناً للمسلمين / ولا يطلقهم بغير عوض، وإن شاء أن يعرض عليهم الإسلام لكن ينبغى أن ينظر أى ذلك كان خيراً للمسلمين فعله.

وقال الحسن وعطاء وسعيد بن جبير: إن شاء من عليه أو فاداه وكانوا يكرهون قبله.

قال الشافى رحمه الله: أسر رسول الله ﷺ أهل بدر فمنهم من من عليه بلا شىء أخذه منه، ومنهم من أخذ منه فدية، ومنهم من قتله، فكان المقتول بعد الأسر عقبه بن أبى معيط، والنضر بن الحرث، وكان من الممنون عليهم بلا فدية: أبو عزة الجمحى تركه لبناته وأخذ عليه عهداً أن لا يقاتله فأخفره وقاتله يوم أحد، فدعا رسول الله ﷺ أن لا يفلت فما أسر من المشركين رجل غيره، فقال: يا محمد امنن علىّ ودعنى لبناتى

وأعطيك عهداً أن لا أعود لقتالك، فقال «لا تمسح على عارضيك بمكة، تقول: خدعت محمداً مرتين» فأمر به فضربت عنقه، وعندها قال رسول الله ﷺ «المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين» (١).

وأخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم بن أبي نجيح، عن جعفر، عن أبيه قال: لا والله ما سمل رسول الله ﷺ عيناً ولا زاد أهل اللقاح علي قطع أيديهم وأرجلهم.

سمل العين سملها: إذا أحمى حديدة كحلها بها ليذهب بصرها واللقاح: جمع لقحة وهي: الناقة ذات اللبن، وقيل: ذات المخاض. وأهل اللقاح: هم الذين جاؤوا إلى المدينة فمرضوا فأمرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى الإبل فيشربوا من ألبانها ففعلوا وصحوا ثم قتلوا الرعاة واستاقوا الإبل فأنفذ النبي ﷺ في طلبهم فلما أحضروا سمل أعينهم، وقطع أيديهم وأرجلهم.

هذا الحديث أخرجه الشافعي رحمه في كتاب (قتال المشركين) في النهي عن الأمثلة بالأسرى وأن المسلمين إذا أخذوا مشركاً وأرادوا / قتله ضربت رقبته بغير مثله، ١٦٠/ب قال فإن قال قائل: فقد قطع رسول الله ﷺ أيدي الذين استاقوا الفاحشة وأرجلهم وسمل أعينهم فيما رواه أنس بن مالك من حديث هؤلاء المتقدم ذكرهم. قال الشافعي رحمه ثم روى فيه راوي حديثهم أيضاً أن رسول الله ﷺ لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة، ثم ذكر حديث أنس رحمه وهو من رواية المزني عنه.

قال الشافعي رحمه: أخبرنا عبد الوهاب، عن حميد، عن أنس أن ناساً عرينه قدموا على رسول الله، المدينة فقال: «لو خرجتم إلى ذودنا فشربتم من ألبانها» ففعلوا وارتدوا عن الإسلام، فقتلوا راعي رسول الله ﷺ واستاقوا زوده فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا.

وزاد في رواية: فما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا نهى فيها عن المثلة.

حديث أنس رحمه صحيح (٢) قد روى من غير وجه، وروى عن ابن عمر أيضاً فلا معنى للإنكار بعد صحة الإسناد، وإما أن يحمل على النسخ كما ذهب إليه ابن سيرين وقتادة، وعلى ذلك حملة الشافعي رحمه في أول كلامه، وإما أن يحمل على أنه

(١) البخاري في الأدب (٦١٣٣)، ومسلم في الزهد (٦٣/٢٩٩٨)

(٢) البخاري في الحدود (٦٨٠٢) (٦٨٠٣-٦٨٠٥).

قد فعل بهم ما فعلوا بالرعاة؛ فإنه قد جاءني في رواية سليمان التيمي عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ إنما سمل أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاة.

قال الشافعي رحمته والمثلة التي نهى عنها رسول الله ﷺ هو أن يقطع يدي المشركين إذا أسروا وتجدع آذانهم وأنفهم، وقد فعل ذلك أبو سفيان يوم أحد فمثل بأصحاب رسول الله ﷺ / فقال رسول الله ﷺ لأمثلن بكذا وكذا منهم فأنزل الله عز وجل : ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِقْتُمْ بِهِ﴾ (١) [النحل: ١٢٦] فنهى رسول الله ﷺ عند ذلك عن المثلة.

قال الشافعي رحمته المثلة واتخاذ ما فيه الروح غرضاً وإحراق المشركين بالنار لا يحل فعل ذلك بهم إن يؤسروا، ويحل أن يقاتلوا ويرموا بالنبل والحجارة وبشهب النار وكل ما كان فيه دفع لهم عن حرب المسلمين ومعاونة أهل الإسلام عليهم.

وأخرج الشافعي، عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أصاب زينب بنت رسول الله ﷺ بشيء، وبعث رسول الله ﷺ سرية وقال: «إن ظفرتم بهبار فاجعلوه بين حزمتين من حطب ثم أحرقوه»، ثم قال رسول الله ﷺ «سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله، إن ظفرتم به فاقطعوا يده ثم رجله».

قوله: «أصابها بشيء»: يريد: خروجه خلفها حين خرجت من مكة وردها حتى سقط بها بعيرها وأسقطت لذلك سقطاً. وقد ذكر في القديم حديث الليث بن سعد عن بكير ابن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في لعب وقال: «إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين من قريش فأحرقوهما بالنار» ثم قال حين أردنا الخروج: «إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله عز وجل فإن وجدتموهما فاقتلوهما» (٢) وذكر أيضاً أحاديث جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ في النهي عن المثلة والمصبورة والمجثمة واتخاذ ما فيه الروح غرضاً وتحسين القتل والذبح وغير ذلك وتركنا ذكرها اختصاراً.

\*\*\*

(١) الترمذي في التفسير (٣١٢٩)، وقال: حسن غريب.

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٦٧٤) والترمذي في السير (١٥٧١) وقال حسن صحيح.

الباب الثاني  
في الغنائم وأحكامها

obeikandi.com

## الباب الثاني في الغنائم وأحكامها

/ قد تقدم في ربيع (اليبوع) في كتاب (قسم الفئء والغنائم والخمس) ما يتعلق ١٦١/ب بها، ونذكرها هنا ما بقي من أحكام الغنائم حسب ما جاء في ربيع الجنائيات.

أخبرنا الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: سببت امرأة من الأنصار، وكانت الناقصة أصيبت قبلها.

قال الشافعي - رضى الله عنه - كأنه يعنى ناقته ﷺ، لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين: فكانت تكون فيهم فكانوا يريحون النعم بين يدي بيوتهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق، فأنت الإبل فجعلت كلما أتت بعيراً منها فمسته رعى فتركه حتى أتت تلك الناقه فمستها فلم ترغ وهى ناقه أهل مرة فقعدت فى عجزها ثم صاحت بها فانطلقت، وطلبت فلم يقدر عليها، فجعلت لله عليها إن الله أنجاها لتنحرنها، فلما قدمت عرفوا الناقه، وقالوا: ناقه رسول الله ﷺ فقالت: إنها قد جعلت لله عليها إن أنجاها الله عليها لتنحرنها، فقالوا: والله لا تنحرينها حتى يؤذن رسول الله ﷺ فأتوه فأخبروه أن فلانة قد جاءت على ناقتك، وأنها قد جعلت لله عليها إن أنجاها الله عليها لتنحرنها فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله بئس ما جزيتها إن أنجاها الله تعالى عليها لتنحرنها، لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا وفاء لنذر فيما لا يملك العبد» أو قال: «ابن آدم».

هذا طرف من حديث صحيح قد أخرجه مسلم وأبو داود حديثاً واحداً بطوله (١).

والشافعي رضي الله عنه قد أخرجه قطعتين بإسناد واحد فأخرج الفصل الأول من الحديث

أ/١٦٢ حاجته إليه فى معنى أخذ الأسير بجزيرة حلفائه واستلامه بعد الأسر وفدائه بغيره وردة/ إلى بلاده وقد تقدم ذكره، وقد أخرج هذا الفصل الثانى لبيان ما أحرزه المشركون من أموال المسلمين إذا عاد المسلمون استولوا عليه، وقد ذكرنا طريق مسلم وأبى داود عند ذكر الفصل.

الرغاء : صوت البعير رغا البعير يرغبوا رغاءً. وهدر البعير يهدر هديراً إذا ردد

(١) مسلم فى النذر (٨/١٦٤١) وأبو داود فى الأيمان والنذور (٣٣١٦).

صوته فى حنجرته . وقوله : « فجعلت لله عليها » : أى التزمت له ونذرت . قال الربيع : سألت الشافى رضي الله عنه عن العدو يأبى إليهم العبد أو يشرد إليهم البعير أو يغيرون فينالونها فيظهر عليهم المسلمون فجاء صاحبهما؟ فقال : هما لصاحبهما ، فقلت أرأيت إن وقعا فى المقاسم؟ فقال قد اختلف فيهما المفتون فمنهم من قال : هما قبل المقاسم وبعدها سواء لصاحبهما . ومنهم من قال : هما لصاحبهما قبل المقاسم فإذا وقعت فى المقاسم وصارت فى سهم رجل فلا سبيل إليها ومنهم من قال صاحبهما أحق بهما ما لم يقسما فإذا قسما فصاحبهما أحق بهما بالقيمة .

قال الشافى رضي الله عنه : ودلالة السنة فيما أرى والله أعلم مع من قال للمالكة قبل القسم وبعده ، فأما القياس فيتبعه لاشك والله أعلم . ثم ذكر حديث الأنصارية والناقة وزاد فى آخره وأخذ النبى صلى الله عليه وسلم ناقته .

قال الشافى رضي الله عنه : فقد أخذ النبى صلى الله عليه وسلم ناقته بعد ما أحرزها المشركون وأحرزتها الأنصارية على المشركين ، ولو كانت الأنصارية أحرزت شيئاً ليس للمالك كان لها فى قولنا أربعة أخماسا وخمس لأهل الخمس ، وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لا خمس فيه ، ولهذا قال فى سياق الحديث : « لا نذر فيما لا يملك ابن آدم » لأنها لم تملكها فكيف ينذر مالم تملكه / والله أعلم .

١٦٢/ب

وتفصيل المذهب : أن المشركين إذا قهروا المسلمين على أموالهم وحازوها لم يملكوها ، وروى مثل ذلك عن أبى بكر الصديق ، وابن عمر ، وسعد بن أبى وقاص - رضى الله عنهم أجمعين - وبه قال ربعة .

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يملكونها عليهم فإن أخذها المسلمون منهم وجاء صاحبها قبل القسمة فهو أحق بها ، وإن جاء بعده القسمة فهو أحق بها بقيمتها وفرق أبو حنيفة بين العبد الأبق وبين سائر الأموال فقال فيه بقول الشافى رضي الله عنه .

وقد أخرج الشافى ، عن الثقة ، عن نافع ، عن ابن عمر أن عبداً له أبق وفرساً له عار فأحرزه المشركون ثم أحرزه عليهم المسلمون فردا بلا قيمة .

وقد أخرج الشافى رضي الله عنه فى القديم حديث علي بن الجعد ، عن شريك ، عن الركين بن الربيع ، عن أبيه أن فرساً له عاد إلى المشركين فصار فى الخمس ، قال : فأتيت سعداً فأخبرته فرفعه إلى .

وأخرج الشافى أيضاً عن الثقة ، عن محرمة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال : فيما أحرز العدو من المسلمين مما غلبوا عليه أو أبق إليهم

ثم أحرزه المسلمون مالكوه أحق به قبل القسم وبعده.

وقد أخرج الشافعي، عن مالك عن ثور بن زيد الدبلي قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «أما دار أو أرض أدركها الإسلام وهي لم تقسم فهي على قسم الإسلام» (١).

قال الشافعي رضي الله عنه ونحن نروى فيه حديثاً أثبت من هذا بمثل معناه، ولعله أراد ما رواه موسى بن داود، عن مسلم، عن عمرو / بن دينار، عن أبي الشعثاء عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ بمعناه.

أ/١٦٣

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه أخبرنا حاتم يعني ابن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن هرم أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال؟ فقال ابن عباس: أن ناساً يقولون أن ابن عباس يكتب الحرورية ولولا أني أخاف أن أكنم علماً لم أكتب إليه وكتب إليه نجدة أما بعد: فأخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزوا بالنساء؟ وهل كان رسول الله ﷺ يضرب لهن سهماً؟ وهل كان يقتل الصبيان ومتى ينقضى يتم اليتيم؟ وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس رضي الله عنه: إنك كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزوا بالنساء؟ وقد كان يغزوا بهن ويداوين المرضى ويحذين من الغنيمة. وأما السهم فلم يكن يضرب لهن بسهم، وأن رسول الله ﷺ لم يقتل الولدان فلا تقتلوهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتل فتميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدع المؤمن، وكتبت متى ينقضى يتم اليتيم؟ ولعمري أن الرجل تشيب لحيته وإنه لضعيف الأخذ ضعيف الإعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم، وكتبت تسألني عن الخمس وأنا كنا نقول هو لنا فأبى ذلك علينا قومنا فصبرنا عليها.

هكذا أخرج هذه الرواية في كتاب (الأسارى) وأخرج منه طرفاً في كتاب (الجزية) وقد تقدم ذكره في كتاب (قسم الغنيمة والفيء).

وهو حديث صحيح أخرجه مسلم بطوله وأخرج منه أبو داود والترمذي أطرافاً (٢) ونحن نذكر في هذا الموضوع ما / في هذه الرواية من الشرح.

ب/١٦٣

الحرورية: طائفة من الخوارج نزلوا حدود قرية قريبة من الكوفة وتناثروا فيها،

(١) مالك في الموطأ ص ٧٤٦، ٧٤٧، وقال ابن عبد البر تفرد بوصله إبراهيم بن طهمان وهو ثقة عن مالك، عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) مسلم في الجهاد (١٣٧/٨١٢)، وأبو داود في الجهاد (٢٧٢٧، ٢٧٢٨)، والترمذي في السير (١٥٥٦).

وكان أول اجتماعهم بها، وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبى طالب - كرم الله وجهه - وهذا نجده الذي كتب إليه ابن عباس رضي الله عنهما: هو نجدة بن عامر أحد الخوارج والخلال: جمع خلة بفتح الخاء وهي الخصلة وقوله: «أما بعد» فإن هذا كلام مقطوع عن الإضافة تقديره: أما بعد حمد الله أو غير ذلك من الكلام، فلما حذف حمد الله من اللفظ بنى بعد على الضم، ومنه قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤٠] أى من قبل الخلق ومن بعده، وأما بعد يقال لها: فصل الخطاب.

وقوله إلا أن تعلم ما علم الخضر عليه السلام من الصبى الذى قتله يريد الذى قال الله تعالى فيه ﴿حَتَّى إِذَا لَقِيَ غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ [الكهف: ٧٤] حديث علم أنه كافر وأما اليتيم فهو من الناس: من مات أبوه وهو دون البلاغ وبالبلوغ ينقضى يتم اليتيم إلا أن يكون سفيهاً أو محجوراً عليه ولذلك قال ابن عباس: ولعمري إن الرجل لتشيب لحيته وهو ضعيف الأخذ ضعيف الإعطاء.

وأما الخمس: فهو خمس الغنيمة والفيء وقوله: «فأبى ذلك علينا قوماً» أى: منعونا منه ولم يعطونا إياه فصبرنا عليه، وهذه إشارة إلى ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثرت الفتوح والغنائم فى زمانه استكثر لهم الخمس ولم يعطهم جميعه، وأبو أن يأخذوه إلا كلة.

وقد أخرج الشافى رضي الله عنه من رواية المزنى عنه، عن مالك، عن ثور ابن زيد الدبلى عن أبى الليث مولى ابنى مضيع، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ / عام خيبر فلم يغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع، قال: ووجه رسول الله ﷺ نحو وادى القرى وزعم أن رفاعه بن زيد وهب لرسول الله ﷺ عبداً أسود يقال له: مدعم قال: فخرجنا حتى كنا بوادى القرى فيينا مدعم يحط رحل رسول الله ﷺ إذ جاءه سهم غائر فأصابه فقتله فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «كلا والذى نفسى بيده إن الشملة التى أخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً».

وأخرج الشافى من رواية المزنى عنه، عن سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حيان، عن أبى عمرة عن زيد بن خالد الجهنى قال: كنا مع رسول الله ﷺ بخيبر فمات رجل من أشجع فلم يصل عليه النبى ﷺ وقال: «صلوا على صاحبكم» فنظروا إلى متاعه فوجدوا فيه خرزاً من خرز يهود يساوى درهمين وفى

رواية والله ما يساوى درهمين (١).

قال الربيع: قلت للشافعي: أفرأيت الذي يأخذ من الغنائم شيئاً قبل أن يقسم؟ قال: لا يقطع ويغرم، وإن كان جاهلاً علم، ولم يعاقب فإن عاد عوقب قلت: أمرحل عن ذاته أو يحرق سرجه ومتاعه؟ قال: لا يعاقب رجل في ماله وإنما يعاقب في بدنه، وإنما جعل الله الحدود على الأبدان، وكذلك العقوبات وقليل الغلول وكثيرة محرم.

وأخرج الشافعي رضي الله عنه أخبرنا الثقة من أصحابنا، عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة بن الحجاج، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة: قال / الشافعي رضي الله عنه: وبهذا نقول. ب/١٦٤

\*\*\*

obeikandi.com

الباب الثالث  
في الجزية

obeikandi.com

## الباب الثالث في الجزية

أخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن الأزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإن هلك قيصر فلا قيصر، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله».

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم والترمذى (١).

وأما البخارى: فأخرجه عن ابن بكر، عن الليث، عن يونس، عن الزهرى.

وأما مسلم: فأخرجه عن حرملة، عن ابن وهب. وعن عمرو الناقد وابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن الزهرى.

وأما الترمذى: فأخرجه عن سعيد بن عبد الرحمن، عن سفيان.

كسرى: لقب كل من يملك من ملوك الفرس، ويكسر كافه ويفتح، وهو معرب كسر وهو الملك بالفارسية والنسبة إليه كسروى وكسرى ويجمع على أكاسرة على غير قياس، ويجمع الصحة كسرون بفتح الراء، وقيصر: لقب من يملك الروم بلسانهم، وهذا الحديث من معجزات النبي ﷺ فإنه بشر إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وكذلك كان لما هلك كسرى في زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه وأخذت البلاد منه لم يعد يقوم لهم الملك ودامت البلاد في أيدي المسلمين إلى الآن، وكذلك قيصر لما أخذت منه بلاد الشام وفلسطين ومصر والجزيرة وديار بكر وديار ربيعة لم تعد إليه ولا قام للروم فيها ملك.

والكنوز: الأموال المدفونة/ المدخرة وسبيل الله تعالى: يريد به الجهاد، واصطناع المعروف وأبواب البر فكل ذلك من سبيل الله تعالى.

قال الشافعي رضي الله عنه فالله جل ثناؤه هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقال: وعد رسول الله ﷺ الناس فتح فارس والشام فأغرى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها لقول رسول الله ﷺ ففتح بعضها، وتم بعضها فى زمان عمر رضي الله عنه وفتح عمر رضي الله عنه العراق وفارس، فقد أظهر الله جل ثناؤه دينه الذى بعث به رسول الله ﷺ على الأديان، لأنه أبان لكل من سمعه أنه الحق وما خالفه من الأديان باطل وأظهره بأن جماع الشرك دينان، دين أهل الشرك، ودين الأميين فقهر

(١) أخرجه البخاري ٣٦/٨، ومسلم ٢٩/٨، والترمذى (٢٢١٦) وقال: حسن صحيح.

رسول الله ﷺ الأمين حتى دانوا بالإسلام طوعاً وكرهاً، وقتل من أهل الكتاب وسبى حتى دان بعضهم بالإسلام، وأعطى بعضهم الجزية صاغرين، وجرى عليهم حكمه ﷺ وهذا ظهوره على الدين كله، قال : وقد يقال ليظهرن الله دينه على الأديان حتى لا بد أن الله إلا به، وذلك متى شاء الله تعالى .

قال : وكانت قريش تنتاب الشام انتياباً كثيراً وكان كثير من معاشها منه، وتأتى العراق فيقال : لما دخلت في الإسلام ذكرت للنبي ﷺ خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق لأهل الإسلام، فقال النبي ﷺ : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » ، فلم يكن بأرض العراق كسرى وثبت له أمر بعده وقال : « إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده، وأجابهم على ما قالوا / ب/١٦٥ فكانوا كما قال لهم، وقطع الله الأكاسرة عن العراق وفارس، وقطع قيصر ومن قام في الأمر بعده عن الشام .

قال الشافعي رحمه الله بعث الله رسوله ﷺ بمكة وهو بلد قومه وقومه أميون، وكذلك كان من حولهم من العرب، ولم يكن فيهم من العجم إلا مملوك أو محرر أو مجتازاً ومن لا يذكر ، قال الله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٢] الآية وفرض الله جهادهم فقال ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩] وجاءت السنة بما جاء به القرآن فذكر حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب، وقوله لأبي بكر الصديق « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » وهو في المشركين مطلقاً وإنما يراد به والله أعلم مشركوا أهل الأوثان، ولم يكن بحضرة رسول الله ﷺ ولا قربه، أحد من مشركى أهل الكتاب إلا يهود بالمدينة، وكانوا خلفا الأنصار ولم يكن الأنصار استجمعت أول ما قدم رسول الله ﷺ إسلاماً، فودعت يهود رسول الله ﷺ ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فتكلم بعضها بعداوته والتحريض عليه، فقتل رسول الله ﷺ فيهم ولم يكن بالحجاز علمته إلا يهوداً ونصارى قليل بنجران، وكانت المجوس بهجر وبلاد البربر وفارس ما بين معن الحجاز دونهم مشتركون أهل الأوثان كثير، فأنزل الله تعالى فرض قتال المشركين من أهل الكتاب، فقال تبارك وتعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] ففرق الله جل ثناؤه - كما شاء لا معقب لحكمه - بين قتال أهل الأوثان إما أن يقاتلوا أو يسلموا . وبين قتال أهل الكتاب

أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا، وفرق رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال: « إذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال » ، وقد تقدم الحديث بطوله في أوائل كتاب الجهاد .

وقال الشافعي رضي الله عنه : انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله تعالى محمداً ﷺ وينزل عليه الفرقان فدانت دين أهل الكتاب ، ثم ساق الكلام إلى أن قال : فأخذ رسول الله الجزية من أكبر دومة ، وهو رجل يقال من غسان أو كنده ، وأخذ من أهل ذمة اليمن وعامتها عرب ، ومن أهل نجران وفيهم عرب ، وفي هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين ، وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والإنجيل من النصارى ، وكانوا من نبي إسرائيل وأحطنا بأن الله تعالى قد أنزل كتاباً غير التوراه والإنجيل والفرقان ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ (٣٦) ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ [النجم : ٣٦ ، ٣٧] فأخبر أن لإبراهيم صحفاً وقال ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوْلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] قال : وأما عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن بعده من الخلفاء وإلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بنى تغلب وتوح وبهراهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية ، فضاغوا عليهم الصدقة ، وذلك جزية ، وإنما الجزية على الأديان لا على الأنساب ، ولولا أن نأثم بتمنى باطل / رددنا أن الذى قال أبو يوسف كما قال ، وأن لا يجرى لصغار على مجرى ، ولكن الله تعالى أحل فى أعيننا من زن نحب غير ما قصر .

ب/١٦٦

وقال فى موضع آخر: فنحن كما على هذا أحرص ، ولولا أن الحق فى غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا بالحق .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، سمع بجالة يقول : لم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر .

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى وأبو داود والترمذى (١) .

فأما البخارى : فأخرجه عن على بن عبد الله ، عن سفيان قال : سمعت عمرأ قال : كنت جالساً مع جابر بن زيد ، وعمر بن أوس محدثهما بجالة سنة سبعين عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم

(١) أبو داود فى الجهاد ، ب فى لبس الدرود (٢٥٩٠) وفيه مجهول .

الأحنف بن قيس فأتانا كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل موته بسنة فرقوا بين كل محرم من المجوس ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر.

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن سفيان بالإسناد ذكر الحديث أطول منه وقد تقدم ذكر روايته فى كتاب الحدود.

وأما الترمذى : فأخرجه عن أحمد بن منيع ، عن أبى معاوية ، عن الحجاج ، عن عمرو بن دينار عن بجالة قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية على منازل ، فجاءنا كتاب عمر رضي الله عنه انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية ، فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرنى / أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ، وفى أخرى عن ابن أبى سفيان الحديث .

أ/١٦٧

الجزية : فعله من جزيت أجزى : إذا أعطيت عوضاً من حق ، فكان الجزية جزاء ما نزل عنه المسلمون من قبل أهل الكتاب وقسماً لهم ، وفى مقابلة الإبقاء عليهم . وقوله : « لم يكن أخذ الجزية » ، هكذا جاء فى المسند لم يغيروا واو قبلها ، والذى جاء فى السنة للبيهقى « ولم يكن » ، فكان رواية المسند منقطعاً من الحديث مجعولة حديثاً برأسها . ورواية السنن طرف من الحديث المذكورة بصورتها ، ولذلك أثبت الواو التى كانت عاطفة فى الحديث .

وقوله : « لم يكن » فعل مستقبل اللفظ ماضى المعنى بدخول حرف النفى عليه ، ثم أتبعه بفعل ماضى اللفظ والمعنى فى ذلك نفى عام للأخذ لأنه صريح فى باب النفى ، وكان النفى مستمراً لترك عمر الأمر ، إلى أن شهد عبد الرحمن .

والمحرم من النساء والرجال : لا يجوز بينها نكاح والمرأة محرم على بعلمها أيضاً ، والمراد الأول ، وفى امتناع عمر من أخذ المجوس إلى أن يشهد عبد الرحمن : دليل على أنه كان رأى الصحابة أن لا يقبل الجزية من كل مشرك ، كما ذهب إليه الأوزاعى .

وقد اختلف العلماء فى سبب قبول الجزية من المجوس : مذهب الشافى رضي الله عنه فى أغلب قوليته إنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل كتاب . وروى ذلك عن على بن أبى طالب رضي الله عنه وقال أهل العلم ليسوا من أهل الكتاب ، وإنما أخذت الجزية من أهل الكتاب بالكتاب ، ومن المجوس بالسنة ، وهو حديث عبد الرحمن ، واتفق عامة أهل العلم على تحريم نكاح نسائهم / وذبحائهم .

ب/١٦٧

قال الشافى رضي الله عنه : حديث بجالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلاً فى

زمانه كاتباً لعماله وقد روى من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس، فذكرهما وهما هذان الحديثان.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن ابن عوف: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « سنو بهم سنة أهل الكتاب ». هذا حديث منقطع رواه في المسند قد جاء في الموطأ هكذا <sup>(١)</sup>.

وقوله: « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » أى : اسلكوا معهم مسلكهم وهم اليهود والنصارى، والسنة: السيرة وأصلها من السنن وهى الطريق يقال فلان على سنة واحدة ؛ أى على طريقة واحدة.

قال الشافعي رضي الله عنه: إن كان هذا الحديث ثابتاً فيعنى فى أخذ الجزية لا فى أن تنكح نساؤهم وتؤكل ذبائحهم. قال: ولو كان أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله أعلم سنوا جميع المشركين سنة أهل الكتاب، ولكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سنوا بهم» فقد خصهم وإذا خصهم فغيرهم مخالف لهم ولا يخالفهم إلا غير أهل الكتاب.

وأما الحديث الثانى : فإنه أخرجه عن مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله عنه أخذها من البربر وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذها من مجوس فارس <sup>(٢)</sup>. ورواه يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر / وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذها من مجوس السواد، وأن عثمان بن عفان رضي الله عنه أخذها من مجوس البربر.

وقال الشافعي رضي الله عنه: وكانت المجوس يدينون بغير دين أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى فى بعض دينهم، وكان أهل الكتاب من اليهود والنصارى يختلفون فى بعض دينهم، وكان المجوس فى طرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وكانوا والله أعلم أهل كتاب.

أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان، عن أبي سعد سعيد بن المرزبان، عن نصر بن عاصم قال فروة بن نوفل الأشجعي على ما يؤخذ الجزية من المجوس وليسوا أهل كتاب

(١) الموطأ ٢/٢٣٣ رقم (٤٢).

(٢) الموطأ ٢/٢٣٣ رقم (٤٣).

فقام إليه المستورد فأخذ تلبيه ، فقال : ياعدو الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعنى علياً وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فقال علي : أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمون وكتاب يدرسونه وأن ملكهم سكر فوق علي ابنته وأخته فاطم على عليه بعض أهل مملكته فلما أصبح جاؤوا يقيمون عليه الحد وامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم وقد كان ينكح بنيه من بناته ، فأتا علي دين آدم وما يرغب بكم عن دينه فبايعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم ، فأصبحوا وقد أسرى علي كتابهم فرفع من بين أظهرهم ، وذهب العلم في صدورهم وهم أهل كتاب ، وقد أخذ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر منهم الجزية . قال البيهقي هكذا رواه الشافعي / رواه وغيره عن سفیان بن عيينة ، عن نصر ابن عاصم ، والصواب عيسى بن عاصم الأسدي كذا قاله محمد بن اسحاق بن خزيمة ، وكذلك رواه الفضل بن موسى ، وابن فضيل ، عن أبي سعيد ، عن عيسى بن عاصم قال محمد بن إسحاق : توهمت أن الشافعي رضي الله عنه أخطأ في حديث سفیان فرأيت الحميدي تابعه في ذلك ، فعلمت أن الخطأ من ابن عيينة . قال أبو داود السخيتاني : ما من العلماء أحد إلا وقد أخطأ في حديثه غير ابن عيينة وبشر بن المفضل وما أعلم للشافعي حديثاً خطأ وقال أبو زرعة الرازي : ما عند الشافعي حديث غلط فيه .

ب/١٦٨

تلبيب الإنسان : مجمع الثوب من المقدمة وأخذ تلايبيه إذا أخذ مجامع ثوبه وجره ، وليه يليه إذا أخذ تلبيه ، والطعن : العيب والإنكار على الإنسان في قول أو فعل طعن يطعن طعناً إذا عابه .

والقصر : يريد به دار الإمارة بالكوفة : وقوله « اتئدا » أي تأنيا وارفقا وهو أمر من التؤدة . ورغبت عن كذا خلاف رغبت فيه ، وقوله : « أسرى على كتابهم » كناية عن رفعه ، وأخذه من بينهم كما يسرى على المال من الليل فيؤخذ وينهب وأهله غافلون ويصبحون ، وقد أخذت أموالهم ومواشيهم والسرى : سير الليل .

وفي هذا الحديث : دليل على أن العلة ذهب إليها الشافعي من تعليل أخذ الجزية من المجوس وهي أنهم أهل كتاب ولا اعتبار بمخالفتهم مذهبهم ، ولا برفع الكتاب من بين أظهرهم فإن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل وخالفوا ما أمروا به فيهما ، ومع ذلك فالجزية مأخوذة منهم ثم نص الكتاب إنما قال من الذين أوتوا الكتاب ، ولم يشترط العمل بما فيه والوفاء به ، وهؤلاء قد أوتوا كتاباً كما أوتى النصارى واليهود ، ولذلك جاز أخذ/ الجزية منهم والله أعلم .

أ/١٦٩

وقال الشافعي رضي الله عنه : حديث نصر بن عاصم، عن علي متصل وبه نأخذ ، وفيه دليل على أن علياً أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب ولا من بعده، ولو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية منهم، كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهله ، ولم أعلم من سلف من المسلمين أحداً أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب والله أعلم .

قال الشافعي رضي الله عنه في القديم: ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على البحرين فاستعمل عليهم العلاء بن الحضرمي، وبعث إليه بمال جزيتهم من بالبحرين من أهل الكفر مجوس .

وأخبرنا الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، أخبرني إسماعيل بن أبي حكيم، عن عمر بن عبد العزيز: أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن « أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنة أو قيمته من المعافر » يعنى أهل الذمة منهم .

هذا الحديث هكذا جاء في المسند مرسلاً في كتاب ( الجزية ) . وقد أخرج أبو داود هذا المعنى مسنداً عن معاذ بن جبل <sup>(١)</sup> .

والمعافر: ثياب تكون باليمن منسوبة إلى معافر وهي موضع باليمن سمي بمعافر بن يعفر بن مالك بن الحرث بن مرة أدر بن زيد بن شجب بن عريب بن زيد بن كهلان .  
والذمة والذمام : العهد وقيل : الأمان وأهل الذمة يقع على أهل الكتاب ممن عقد له . منهم ذمام ، وعهد .

والذي ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه : أن أقل ما يجب على الذمي من الجزية دينار ، والغنى والفقير فيه سواء، فإن أدى زيادة عليه أو عقد له الذمام على أكثر منه جاز .

وقال أبو حنيفة : يجب / على الغنى ثمانية وأربعون درهماً، من صرف اثني عشر / ١٦٩ ب درهماً بدينار، وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً، وروى ذلك عن أحمد . وقال مالك : الغنى أربعون درهماً أو أربعة دنانير، والفقير عشرة دراهم أو دينار .

وقال الثوري : ليست مقدرة وإنما هي إلى رأى الإمام وروى ذلك عن أحمد أيضاً .

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾

[التوبة : ٢٩] وكان معقولاً أن الجزية محتملة القليل والكثير، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين

(١) أبو داود في الزكاة (١٥٧٦)

عن الله تعالى معنى ما أراد ، فأخذ رسول الله ﷺ جزية أهل اليمن ديناراً في كل سنة أو قيمته من المعافر: وهى الثياب، وكذلك روى أنه أخذ من أهل إيلة، ومن نصارى بمكة ديناراً ديناراً عن كل إنسان، وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسرة، ولا أدرى ما غاية ما أخذ منهم، وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين أن قيمة ما أخذ من كل واحد دينار، وأخذها من أكيدر دومة، ومن مجوس البحرين لا أدرى كم غاية ما أخذ منهم، ولم أعلم أحداً حكى عنه قط أنه أخذ من أحد أقل من دينار.

وأخبرنا الشافعي قال: أخبرني مطرف بن مازن، وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظه غير أنه حسن: أن النبي ﷺ فرض على أهل الذمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة فقلت لمطرف بن مازن: فإنه يقال: وعلى النساء، فقال: ليس أن النبي ﷺ أخذ من النساء ليس ثابتاً عندنا، قال الشافعي رضي الله عنه: فسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم، وعدداً من علماء أهل اليمن فكلهم حكى لى عن عدد مضوا قبلهم / ١٧٠ أ / يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة، أن صلح النبي ﷺ لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منهن الجزية.

وقال عامتهم: ولم تؤخذ من زروعهم، وقد كانت لهم زروع ولا من مواشيهم شئ علمناه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حمير. قال: وسألت عدداً كثيراً من أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لى ما يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم ديناراً عن كل بالغ وسموا البالغ حالمًا . قالوا: وكان في كتاب النبي ﷺ مع هذا. أن على كل حالم ديناراً ولا خلاف بين الأئمة أن النساء لا جزية عليهن، فإن بذلت امرأة من نفسها جزية قبلت منها، وكانت هبة لا جزية.

أخبرنا الشافعي رضي الله عنه أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي ﷺ ضرب على نصراني بمكة يقال له: موهب ديناراً كل سنة، وأن النبي ﷺ ضرب على نصارى إيلة ثلاثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من مر بهم من المسلمين ثلاثاً، ولا يغشوا مسلماً.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا إبراهيم، عن إسحاق بن عبد الله، أنهم كانوا يومئذ ثلاثمائة ف ضرب عليهم النبي ﷺ يومئذ ثلاثمائة دينار كل سنة.

قال الشافعي : ثم صالح أهل نجران على حلل يؤدونها إليه، فدل صلحه إياهم على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه، وصالح عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهل الشام على أربعة دنانير.

وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموسر منهم على ثمانية وأربعين، والوسط على أربعة وعشرين، والذي دونه على اثني عشر، فلا بأس بما صالح عليه أهل الذمة إن كان أكثر من هذا إذا كان / العقد على شيء مسمى بعينه.

ب/١٧٠

وفي هذا الحديث: دليل على عدم التفرقة بين الغنى والفقير في الجزية لأهل أيلة الذين قد حصرهم ثلاثمائة، نفر ولم يكونوا كلهم أغنياء ولا كلهم فقراء وقد سوى بينهم في ضرب الجزية وأما الضيافة: فإنها من الشروط التي يجوز أن يشترط عليهم عند عقد الذمة، وأن ذلك جائز أن يلزمهم به ويكون مدة الضيافة ثلاثة أيام لعدد معلوم من المارين بهم من المسلمين بطعام معلوم أيضاً وتكون الضيافة زائدة على دينار الجزية، والغش: الخيانة والغدر.

أخرج الشافعي رضي الله عنه في القديم حديث زوج بن عبادة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل على الغنى من أهل الذمة ثمانية وأربعين وعلى الوسط أربعة وعشرون، وعلى الفقير اثني عشر درهماً.

وأخرج أيضاً: عن ابن عليّ عن أيوب، عن نافع عن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب على أهل الشام أربعة دنائير ومدين من قمح، وعلى أهل مصر أربعة دنائير وإردباً من قمح، وعلى أهل العراق أربعين درهماً وخمسة عشر صاعاً من حنطة.

وأخرج أيضاً: عن مالك عن نافع، عن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنائير ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام. هكذا رواه وقد سقط من متن الحديث وعلى أهل الورق أربعين درهماً.

وأخرج أيضاً، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل السواد ضيافة يوم وليلة، فمن حبسه مطر أو مرض أنفق من ماله.

قال الشافعي: وحديث أسلم بضيافة / ثلاثة أشبه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يجوز أن يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلي قوم يوماً وليلة، ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحه لهم فلا يرد بعض الحديث بعضاً.

وأخرج أيضاً في القديم، عن مالك، عن نافع، عن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب أن لا تؤخذ الجزية من النساء والصبيان.

وأخرج أيضاً عن ابن عليّ، عن أيوب، عن نافع، عن أسلم؛ أن عمر بن

الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان، ولا يأخذوها إلا من جرت عليه الموسيقى.

وأخرج أيضاً : حديث أبي معاوية، ويعلى بن عبيد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق قال: يعلى مراد أبو معاوية: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً فأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافى.

وأخبرنا الشافى : أخبرنا مالك، عن ابن شهاب عن سالم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ من النبط الحنطة والزيت نصف العشر، يريد بذلك أن يكثّر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنة العشر.

وأخبرنا الشافى قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد. أنه قال: كنت غلاماً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة فى زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر قال الشافى رضي الله عنه : لعل السائب حكى أمر عمر أن يؤخذ من النبط العشر فى القطنية كما حكى سالم عن أبيه، عن عمر فلا يكونان مختلفين، أو يكون السائب حكى العشر فى وقت آخر فيكون أخذ منهم مرة فى الحنطة والزيت عشراً، ومرة نصف العشر، ولعله كله / يصلح أن يحدث فى وقت برضاه ورضاهم.

ب/١٧١

وهذا الحديث هكذا أخرجه مالك فى الموطأ (١). وقال: إنه سأل ابن شهاب على أى وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من النبط العشر.

فقال ابن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم فى الجاهلية فألزمهم ذلك عمر.

النبط : جيل معروف من الناس، ويقال لهم: النبط أيضاً وقوله: « يكثّر الحمل » يريد الجلب، والقطنية: بكسر القاف والتشديد واحدة القطنى كالعسد والماش والدخن والحمص واللوييا وما أشبه ذلك، وقيل: هى اسم جامع لما كان سوى الحنطة، والشعير والزبيب والتمر.

والذي ذهب إليه الشافى رضي الله عنه : أن من دخل من أهل الحرب إلى بلاد الإسلام لتجارة فعليه العشر والذمى لا شىء عليه اكتفاء بالجزية إلا إن تجر الذمى فى الحجارة فإنه يؤخذ منه نصف العشر إن رأى له أن يقتصر على نصف العشر، فأما إسقاط هذه الضريبة عنهم بالكلية ففيه خلاف . ولا يؤخذ العشر، وقيل: إن للإمام أن يزيد على العشر فى كل سنة إلا مرة واحدة، وقد اختلف فى تردد مال التجارة فى الحجاز هل يكرر أخذ العشر منها أم لا: وقال أبو حنيفة: ينظر إن كانوا يأخذون فى بلادهم

من تجار المسلمين شيئاً أخذنا من تجارهم عندنا وإلا فلا .

ثم أهل الذمة : إن كانوا قد صولحوا عند عقد الذمة على تعشيرهم لزمهم ذلك وإلا فلا .

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن عبد الله بن دينار ، عن سعد الحارثي ، أو عبد الله بن سعد مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عمر قال : ما تساوى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبائحهم وما أنا بتاركهم حتى يسلموا أو ضرب أعناقهم .

الذين / يجوز عقد الذمة لهم وأخذ الجزية منهم هم أهل الكتاب : التوراة ١/١٧٢  
والإنجيل وهم اليهود والنصارى هذا لا خلاف فيه ، وألحق قوم بهم المجوس بناء على أنهم أهل كتاب وقد تقدم ذكر ذلك .

فأما من دخل من العرب في دين اليهود والنصارى فقد كان دخل في اليهودية من العرب قبل الإسلام من حمير وبنى كنانة وبنى الحارث بن كعب وكندة ، ودخل في النصرانية من ربيعة وغسان ودخل في المجوسية من تميم وكانت عبادة الأوثان والزندقة في العرب وخاصة في قريش وبنى حنيفة ، وهؤلاء الذين تهودوا وتنصروا إن كانوا دخلوا في دين من لم يدل لم يقرؤا وإن كانوا دخلوا قبل النسخ والتبديل أقرؤا ، فأما ما عدا التوراة والإنجيل من الكتب كالزبور وصحف آدم وإدريس عليهم الصلاة والسلام ، فقد اختلف العلماء فيها هل يقر القائلون بها بالجزية أم لا ؟ قال الشافعي رضي الله عنه صالح : رسول الله صلى الله عليه وسلم أكيدر الغساني وكان نصرانياً عربياً على الجزية وصالح نصارى نجران على الجزية ، وفيهم عرب وعجم ، وصالح ذمة اليمن على الجزية ، وفيهم عرب وعجم فاختلف الأنصار عن عجم في نصارى العرب من تنوخ وبهرا وبنى تغلب ، فروى عنه أنه صالحهم على أن يضعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ، ولا تصغوا أبناءهم في النصرانية ، وعلمنا أنه كان ماخذ جزيتهم بها ثم روى أنه قال بعد : ما نصارى العرب بأهل الكتاب ، وذكر هذا الحديث ثم قال : فأرى للإمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من النصارى من العرب كما وصفت ، فأما ذبائحهم فلا أحب أكلها خبراً عن عمر وعلى رضي الله عنهما وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم ، لأن الله جل / ثناؤه إنما أحل لنا أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجعلهم شبيهاً بالمجوس .

ب/١٧٢

وأما أبو حنيفة : فإنه قال تؤخذ الجزية من جميع المشركين إلا من عبدة الأوثان من العرب ، وقال مالك لا تؤخذ من كفار قريش خاصة . وقال أبو يوسف : لا يؤخذ من

عربى جزية، ونما يؤخذ من العجم .

وقوله : « حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم » هذا بناء على أن من لا يصح أخذ الجزية منه لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل فأما من يجوز أخذ الجزية منه فإنه إذا بذلها قبلت منه وعقدت له الذمة ولا يقتل ولا يلزم بالإسلام .

وروى عن عمر أنه دعا قبائل من العرب انتقلت إلى النصرانية وهى تنوخ وبهرا وبنو تغلب إلى إعطاء الجزية فقالوا إنا نحن عرب لا نؤدى الجزية فخذ منا الصدقة كما تأخذ من المسلمين فأبى فلحق بعضهم بالروم، فقال النعمان بن عروة : يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس وشدة فلا تعن عدواً بهم، فبعث عمر فى طلبهم وردهم وضرب عليهم الصدقة فأخذ من كل خمس إبل شاتين وأخذ مكان العشر الخمس، ومكان نصف العشر، ولم يخالفه أحد من الصحابة فليس لأحد بعد ذلك سنة لأن عقد الذمة يكون على التأيد .

وقد أخرج الشافى هذا المعنى : عن سفيان، عن أبى إسحاق ، عن الشيبانى، عن رجل أن عمر صالح نصارى بنى تغلب على أن لا يصبغوا أبناءهم، ولا يكرهوا على غير دينهم، وأن يضاعف عليهم الصدقة . والله أعلم .

\*\*\*